مجلس الامن يصوت اليوم على مشروع قرار فرنسي

السودان يعلن اعتقال ١٥ مسؤولاً بتهمة اقتراف جرائم في دارفور

● اعلنت السودان انها القت القبض على عدد من المتهمين بارتكاب جرائم في دارفور بينما يصوت مجلس الامن اليوم على مشروع قرار فرنسي يحيل المسؤولين عن جرائم الى محاكمة دولية وهو ما ترفضه السودان .

وقال وزير العدل السوداني ان السلطات السودانية اعتقلت لاول مرة مسؤولين عسكريين وامنيين بتهم ارتكاب جرائم اغتصاب وقتل لمدنيين واحراق قرى في دارفور .

وعقبت واشنطن على هذه الخطوة بالتهوين من شأنها قائلة ان الخرطوم تقاعست مرارا عن محاسبة المخالفين عن اعمال عنف وقعت في تلك المنطقة الواقعة في غرب السودان.

وقال الوزير علي محمد عثمان يس للصحفيين ان لجنة حكومية القت القبض على ١٥من افراد الشرطة والجيش وقوات الامن في دارفور بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان وسيقدموا الى المحاكمة على الفور مشيرا الى ان جميع المتهمين ينتمون الى قوات الجيش والامن النظامية ، وانهم متهمون بعدة جرائم منها الاغتصاب والقتل والاحراق وفضائع مختلفة اخرى .

ومن المتوقع ان يجرى مجلس الامن الدولي اليوم الاربعاء تصويتا على مشروع قرار فرنسي يحيل المسؤولين عن جرائم الحرب في دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية .

ويرفض السودان احالة اي مواطن سوداني الى محكمة خارج السودان قائلا ان قضاءه هو المختص بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم.

وقال يس ان الوقت قد حان كي يثبت السودانيون أنفسهم ويبرهنوا على مدى صدقهم والى اي مدى يستطيع القضاء السوداني ان يؤدي المهمة بكل جدية مضيفا ان هذه هي البداية وليست النهاية فالنظام القضائي يمضي قدما ويؤدي عمله بكفاءة .

ويعترف السودان بتسليح بعض الميليشيات لقمع التمرد لكنه ينفي اي صلات له بالجنجويد ويصفهم بانهم خارجون على القانون .

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية حينما سئل عن اعتقال الخمسة عشر «أود ان اشير الى ان حكومة السودان طلب منها من قبل كبح جماح الجنجويد ومنع العنف في دارفور ومحاسبة المسؤولين عن الفضائع والعنف وانه فيما مضى لم يحدث شيء لمحاسبة احد » .

ووصفت الولايات المتحدة اعمال العنف في دارفور بانها ابادة جماعية واحجمت لجنة لتقصي الحقائق عينتها الامم المتحدة عن استخدام هذا الوصف لكنها قالت ان جرائم بحق الانسانية ارتكبت في المنطقة .

وقدمت اللجنة الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان قائمة لم يتم الكشف عنها باسماء ٥١ شخصا قالت انه ينبغي احالتهم الى المحكمة الجنائية الدولية .

بانتظار جلسة ثالثة الاحد القادم:

الخلافات تؤجل تسمية رئيس الجمعية الوطنية العراقية

■ بغداد/وكالات

فشل النواب العراقيون مرة اخرى في تسمية رئيس الجمعية الوطنية ونائبين، لكنهم اتفقوا على تحديد جلسة ثالثة يوم الاحد المقبل بعد مشادات حادة في الجلسة الثانية التي عقدت أمس بسبب عدم التوصل الى اتفاق على الحكومة الجديدة .

وعقب ابلاغ النواب انه رغم المحادثات التي جرت في آخر لحظة واخرت انعقاد الجلسة لم يتم التوصل الى اتفاق حتى على اختيار رئيس للجمعية الوطنية وقف عدة نواب ليهاجموا الزعماء الشيعة والاكراد قائلين ان الزعماء يخيبون امل الشعب.

وقال رجل الدين حسين الصدر أحد أبرز نواب القائمة العراقية التي يترأسها رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي ان على المعنيين ان يتحملوا مسؤوليتهم وان ينتهوا من توزيع المناصب «والمباشرة بالمهمة المركزية لهذه الجمعية وهي صياغة الدستور» .

وتساءل الصدر «الشارع العراقي ينتظر منا حلا فماذا سنقول له» . «ماذا سنقول للعراقيين الذين تحدوا المخاطر وخرجوا لكي ينتخبونا .. نحن مطالبون بالاسراع بتشكيل الحكومة والاسراع بانجاز المهام المطلوبة منها ، غير مسموح لأي منا بأن يلقي مسؤولية التأخير على الاخرين» . وطالبت سيدة من اعضاء البرلمان بكشف كل تفاصيل المفاوضات التي جرت خلال الأيام الماضية .. قالت أطالب بكشف التفاصيل أمام اعضاء الجمعية الوطنية وأمام الشعب العراقي لكي يكونوا على اطلاع تام على مايجري ووجد طلبها قبولا من بعض المشاركين الذين تعالت اصواتهم مطالبين بالاعلان عن تفاصيل ما جرى في المباحثات المستمرة منذ اسابيع .

ومع ازدياد سخونة الجدل أعلن ضاري الفياض الذي يرأس الجلسة باعتباره أكبر الاعضاء سنا ان الجلسة ستكون سرية وأمر الصحفيين بمغادرة القاعة. واعترض بعض الاعضاء على ذلك إلا أن رئيس الجلسة اصر على طلبه .

وبعد ذلك بقليل انسحب رئيس الوزراء اياد علاوي من الجلسة.

وكان الائتلاف العراقي الموحد تصدر الفائزين في الانتخابات والائتلاف الكردي الذي جاء ثانيا قد اخفقا في التوصل على مدى أسابيع من المحادثات الى اتفاق على توزيع المناصب في الحكومة العراقية الجديدة .

وبينما كانت المحادثات مستمرة في اللحظات الأخيرة بين النواب قبيل الاجتماع في المنطقة الخضراء المحصنة ترددت اصوات قذائق المورتر عبر وسط بغداد إلا أنه لم ترد على الفور تقارير عن سقوط قتلى او جرحى.

وقال مسؤولون انه نظرا للفشل في الاتفاق على رئيس للبرلمان فإن اجتماع الأمس اقتصر على مناقشة لوائح الجمعية الوطنية الجديدة وأضافوا ان اجتماعا اخر للجمعية الوطنية سيعقد في محاولة للتوصل الى اتفاق .

وهناك اتفاق عام بين الزعماء «شيعة واكراد» على اختيار سني لرئاسة البرلمان في محاولة لاستمالة الاقلية السنة التي لم تحصل على تمثيل سياسي يذكر بعد انتخابات يناير بسبب عدم مشاركة كثير من السنة في الانتخابات خوفا أو غضبا.

وقال مساعدون لرئيس الدولة الحالي غازي الياور انه اعتذر عن عدم قبول ترشيحه لرئاسة البرلمان. ولم يتمكن الساسة من الاتفاق على مرشح بديل.

ويؤيد معظم النواب السنيين السبعة عشر في البرلمان المكون من ٢٧٥ عضوا عدنان الجنابي مرشحا لهم.

لحود يجري مداولات اليوم للبحث في حكومة لبنانية مصغرة :

كرامي يعتذر عن تشكيل الحكومة بسبب رفض المعارضة المشاركة فيها

■ بيروت/وكالات/..

اعتذر رئيس الوزراء اللبناني المكلف عمر كرامي مساء أمس عن تشكيل الحكومة الجديدة وأبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري بقراره هذا ، فيما يعتزم اليوم الالتقاء برئيس الجمهورية اميل لحود ليعتذر رسمياً عن تشكيل الحكومة بعد أن تعذر عليه إقناع المعارضة بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية.

وقال كرامي للصحفيين أمس بعد اجتماع مع رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه ليس مستعداً لقيادة مجلس وزراء لا يضم كلاً من المؤيدين والمعارضين.

وأضاف : بعد الاستشارات النيابية أعلنت في مجلس النواب أنني أمد يدي لجميع القوى السياسية في البلد من أجل تأليف حكومة اتحاد وطني لمواجهة الأخطار التي نتجت عن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري .. وقلت أنه إذا لم أوفق لذلك فطبعاً سأعتذر عن اتمام المهمة ، لأنه لا يمكن أن أؤلف حكومة من لون واحد.

وأشار كرامي إلى قيامه باتصالات جانبية وبموفدين أرسلتهم إلى بعض القيادات في المعارضة سواءً كانت دينية أو سياسية .. تبين أنه لا مانع من قيام حكومة توافق وطني وليس حكومة اتحاد وطني ، يعني المعارضة لا تريد أن تشارك في تحمل المسؤوليات وأنه يجب أن تؤلف حكومة من حكماء لإجراء الانتخابات.

وأضاف : طبعاً أنا غير مستعد أن أؤلف حكومة من هذا الشكل ولذلك جئت اليوم لأضع دولة رئيس مجلس النواب في هذه الأجواء. ومضى قائلاً : وكما تعهدت أمام مجلس النواب بأن أعود إلى لقاء عين التينة لأضعه في الأجواء وليضع الخطة المستقبلية التي سنتقيد بها جميعاً من أجل مواجهة ما سيحدث بعد الاعتذار.

ويضم لقاء عين التينة معظم القوى والأحزاب السياسية اللبنانية المؤيدة للرئيس اللبناني والتي اجتمعت في منزل رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة.

وقال كرامي : سابلغ رئيس الجمهورية هذا القرار والإعلان النهائي ، واتفقنا مع الرئيس بري بأنه بأسرع ما يمكن سيدعو لقاء عين التينة إلى الاجتماع.

ورداً على سؤال عن احتمال دخول البلاد في فراغ دستوري قال : لماذا سندخل في فراغ ، يوجد حلول كثيرة ويوجد شخصيات في الطائفة السنية تستطيع أن تقوم بهذه المهمة.

وكانت حكومة كرامي قد اضطرت للاستقالة في ٢٨ فبراير الماضي بعد ضغوط شديدة من مظاهرات احتجاج حاشدة قادتها المعارضة في شوارع بيروت بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير.

ورفضت المعارضة المشاركة في أي حكومة قبل إجراء الانتخابات النيابية المقررة في مايو والمهددة بالتأجيل إذا لم تشكل حكومة في أسرع وقت.

وأكدت المعارضة مراراً أنها لن تعارض تشكيل أي حكومة تكون مهمتها الأساسية تسهيل إجراء الانتخابات النيابية التي تتوقع أن تحرز فيها فوزاً ساحقاً بالاستناد إلى المظاهرات التي خرجت إلى الشارع تأييداً لمطالبها.

ومع الإعلان الرسمي لاستقالة كرامي المتوقع اليوم بعد لقائه الرئيس اميل لحود سيعمد الرئيس اللبناني مجدداً إلى إجراء مشاورات نيابية من أجل اختيار رئيس وزراء جديد.

وأشارت المصادر إلى أن الشكل الجديد المطروح الآن هو حكومة مصغرة من شخصيات محايدة تتمتع بثقة جميع الأطراف من مؤيدين ومعارضين من أجل الاشراف على الانتخابات النيابية المقبلة التي تريدها المعارضة في موعدها.

وأطلقت الصحف اللبنانية على هذه الحكومة تسميات عدة منها «حكومة حكماء»، أو «حكومة عقلاء» ،أو «حكومة وفاق وطني» بدلاً من «حكومة اتحاد وطني» التي أصر كرامي على تشكيلها.

وتتهم المعارضة كرامي بالمماطلة كي يحول دون إجراء الانتخابات في موعدها ، لكن كرامي عزا سبب التأخير إلى سفر بطريرك الموارنة إلى الولايات المتحدة وعطلة عيد القيامة.

وتساءل النائب الدرزي المعارض غازي العريضي : لماذا لم يعتذر قبل أسبوع إذا كان يريد الاعتذار عن تشكيل الحكومة .. من الواضح أنهم يحاولون إضاعة الوقت لتطيير موعد الانتخابات.

وأضاف لرويترز : يجري الحديث اليوم عن حكومة من عشرة أشخاص يكون فيها أناس موثوقون ومرتبون ولديهم صدقية وقادرون على إجراء الانتخابات النيابية .. وتساءل : هل لا يمكن إيجاد عشرة أشخاص أوادم في البلد؟

أما وئاب وهاب وزير البيئة اللبناني فقال : إن المعارضة لا تريد حكومة وحدة وطنية ، لا أحد يضطر أن يشكل لهم حكومة على راحتهم ، فإذا كانوا يريدون الانتخابات عليهم الدخول في حكومة وحدة وطنية ، ولكن هم لا يريدون حكومة وحدة وطنية ويريدون انتخابات لا أحد مستعد لذلك ..

لتعطيل مسيرة السلام:

المستوطنون يهددون بحرب أهلية

■،، صوت الكنيست الاسرائيلي ضد اقتراح باجراء استفتاء عام على خطة شارون الاحادية الجانب فك الارتباط الأمر الذي يسمح لشارون بتمريرها برغم التهديدات الواسعة التي اطلقها المستوطنون اليهود في غزة بشن حرب أهلية وسلسلة من الاغتيالات.

ويرى المراقبون أن من شأن الاستفتاء العام على الانسحاب من غزة أن يؤدي إلى تأجيلها لفترة طويلة لحين اعداد التشريع اللازم لاجراء الانسحاب.

ويعارض شارون بقوة اجراء الاستفتاء لكن الكثير من اعضاء حزب الليكود وافقوا على خطة الانسحاب مقابل تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

ولكن رغم أن نهاية الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة تلوح في الأفق فإنه لا يوجد ما يضمن عدم ظهور مزيد من العقبات مثل الدعاوى القانونية مع سعي معارضي الانسحاب باستماتة لمنع تنفيذ الخطة.

ولم يتورع معارضو الانسحاب عن النزول للشوارع في محاولة جريئة لتعطيل المرور على الطرق السريعة الرئيسية نجحت لفترة قصيرة.

ومع اقتراب موعد الانسحاب تتزايد الاحتجاجات من المستوطنين وتكون أكثر كثافة وفوضى وربما أكثر عنفا.

وفي رد فعل على ذلك هدد المستوطنون الاسرائيليون أمس بشن حرب أهلية واغتيال سياسي ٠ وفي حديث للقناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي ذكر يهودا غليك الناطق السابق باسم وزارة الاستيعاب في الحكومة الصهيونية أن من صوت ضد الاستفتاء الشعبي صوت مع حرب أهلية في إسرائيل وصوت مع سفك الدماء ومع الاغتيال السياسي القادم في اسرائيل٠ ونبه رئيس مجلس المستعمرات بنتسي ليبر من أنه تلقى رسائل وبلاغات من اليمين المتطرف الاسرائيلي ومن مستوطني الخليل بأن مهام مجلس المستعمرات انتهت وانتهت اللعبة الديمقراطية ودعونا الآن ندير الحرب بأنفسنا٠

وقال ليبرمن أنه سيدعو معارضي خطة شارون الاحادية الجانب لفك الارتباط إلى خرق أوامر منع الدخول إلى قطاع غزة والتي يتوقع أن تصدر بصدد المناطق المعداة للاخلاء.

من جانبه قال اليميني الصهيوني المهووس باروخ مرزال في تصريح مماثل أن جميع الاوهام قد تحطمت ويجب اليوم الخروج إلى الحرب والتوقف عن النزهات ويجب فعل أي شيء يمكن أن يمنع فك الارتباط٠

من جهة ثانية أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اكمل الدين احسان اوغلي أن قرار اسرائيل الذي يقضي بتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية امر غير شرعي ولا قانوني .

وذكر اوغلي في بيان له أمس بمناسبة الذكرى ال ٢٩ ليوم الارض أن القرار الاسرائيلي محاولة جديدة لفرض وقائع على الارض تهدف إلى تعطيل اجراءات التسوية الدائمة ومنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ٠

واوضح اوغلي ان القرار الاسرائيلي يشكل ضربة للجهود الدولية وافسادا للاجواء التي بدأت تسود مؤخرا في المنطقة والتي من شأنها أن تعيد المنطقة إلى دوامة العنف ٠

وطالب البيان المجتمع الدولي بمنع اسرائيل من تخريب الجهود الدولية والاقليمية لاستئناف العملية السلمية ٠

على ذات الصعيد أكدت صحيفة تشرين الرسمية السورية في عددها الصادر أمس أن كل التعهدات الامريكية ازاء التسوية الفلسطينية الاسرائيلية ظلت حبرا على ورق.

وأوضحت الصحيفة أن تصريحات كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية حول ضرورة الاخذ بعين الاعتبار التغيرات على الارض والتجمعات السكانية الاسرائيلية القائمة لدى اجراء أي مفاوضات بشأن الوضع النهائي الفلسطيني يصب تماما في مصلحة اسرائيل وعمليات تكريس الاستيطان.

والمحت الصحيفة إلى أن القانون وقرارات الشرعية الدولية تبقى المرجعية الدائمة للحقوق التي لا تقر الاحتلال ولا اجراءاته على الارض وتعدها ملغاة وباطلة لأن الارض بالاساس ملك الغير وهذه الحقيقة لا تنسفها اجراءات طارئة ويبقى الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة غير شرعي بداية ونهاية.

تقرير حقوقي.. إسرائيل حولت قطاع غزة إلى سجن كبير

حولت إسرائيل قطاع غزة إلى سجن كبير بسبب القيود القاسية التي تفرضها منذ أربع سنوات ونصف على حرية الحركة من القطاع وإليه.

وجاء في التقرير الذي أعده مركز «بتسيلم» لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومركز «هموكيد» للدفاع عن الفرد انه في إطار السياسة التي تتبعها اسرائيل تحولت الكثير من حقوق الإنسان ومن بينها الحق في حرية الحركة والتنقل والحياة الاسرية والحصول على خدمات الصحة والتربية والتعليم والعمل إلى لفتات إنسانية ، ولفت إلى أن هذه القيود أدت إلى تضييق الخناق المفروض على قطاع غزة أكثر مما كان الوضع عليه من قبل إلى حد تحويل القطاع إلى ما يشبه السجن الكبير.

وأضاف : لقد تم عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة بصورة تامة تقريبا وتقليص حركة الفلسطينيين ما بين القطاع والضفة بصورة شديدة.. وتابع المركزان الحقوقيان في تقريرهما ان اسرائيل فرضت صعوبات على سفر عامة السكان من القطاع إلى خارج البلاد وحظرت السفر بصورة تامة على قسم من السكان الفلسطينيين ، وشدد مركزا بتسيلم وهموكيد على انه لا يوجد شخص واحد في قطاع غزة لم يدفع الثمن الباهظ للعزل النسبي لغزة عن العالم الخارجي. وقال التقرير أن الانقطاع عن الضفة الغربية واسرائيل فرض على الكثيرين من الفلسطينيين في قطاع غزة انقطاعاً مؤلماً عن أعزائهم وفي بعض الأحيان فصل الأولاد عن أبائهم أو أمهاتهم ، واكد أن سياسة العزل التي تفرضها اسرائيل على قطاع غزة تتميز بالقسوة والافراط في عدم التمييز والتفرقة ، وخلص تقرير بتسيلم وهموكيد إلى ان معظم المكونات للسياسية الاسرائيلية غير قانونية طبقا للقانون الدولي.. وطالب مركزا بتسيلم وهموكيد حكومة اسرائيل بالكف عن سياسة تضييق الخناق التي تطبقها في قطاع غزة واحترام حق مواطني القطاع في حرية الحركة والتنقل وما يصاحب ذلك من حقوق.

السعودية تنفي دخول المرأة عضوية مجلس الشورى في دورته الجديدة

■ الرياض /سبا/ من عارف الدوش

نفى الدكتور صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى السعودي دخول المرأة السعودية عضوية المجلس في دورته الجديدة التي تبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال الشيخ صالح في تصريح نشرته صحيفة عكاظ السعودية أمس أن دخول المرأة في المجلس كعضو أمر غير مطروح إلى الآن داعيا في الوقت ذاته النساء الراغبات في متابعة المواضيع التي يناقشها المجلس لحضور الجلسات والاستماع للمداولات.

واوضح رئيس مجلس الشورى السعودي أن عدم دخول المرأة للمجلس لا يعني عدم الاستفادة منها في الاعمال والقضايا التي تهمها للاستشارة برأيها مشيرا إلى مشاركة المرأة المجلس اثناء مناقشة قضايا العنوسة وارتفاع المهور وعزوف الشباب عن الزواج والاستفادة مما تقدمه من بحوث ودراسات٠

وعلى نفس الصعيد نقلت صحيفة عكاظ عن مصدر سعودي مطلع أن تشكيل مجلس الشورى السعودي في دورته الرابعة التي تبدأ مطلع الشهر المقبل سيتم خلالها دخول ١١٠ اعضاء جدد٠وقال المصدر أنه روعي في اختيار الاعضاء الجدد أن يكونوا من الكفاءات في مختلف التخصصات والمجالات ومن مختلف المناطق السعودية.

وذكر المصدر السعودي المطلع أن التشكيل الجديد للمجلس سيواكبه المزيد من الاصلاحات لدعم مسيرة عمل المجلس في إطار حرص القيادة السعودية على تفعيل دور المجلس لمواكبة التطورات التي تشهدها السعودية في كافة مناحي الحياة. وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي الامير سلطان بن عبدالعزيز قد أعلن في تصريحات صحافية سابقة أنه سيتم زيادة اعضاء مجلس الشورى السعودي في الدورة الجديدة من ١٢٠ عضوا إلى ١٥٠ عضوا يمثلون جميع مناطق وقرى السعودية .. وأكد الامير سلطان أن القيادة السعودية حريصة على تطوير مجلس الشورى وتوسيع صلاحياته وزيادة اعضائه ودخول اعضاء جدد يمثلون ثلثي اعضاء المجلس الحالين حتى لا تبقى منطقة أو قبيلة أو قرية دون تمثيل في المجلس الذي سيتم اختيار اعضائه من كل الطبقات.

يذكر أن مجلس الشورى السعودي الذي تشكل وفقا لانظمة الحكم الأساسية التي اصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عام ١٩٩٢م يضم ١٢٠ عضوا من مجموعة كفاءات سعودية من وزراء ومسؤولين سابقين وحملة دكتوراة في مختلف التخصصات لدراسة مشاريع القوانين والأنظمة التي تحال إليه من الحكومة السعودية .